الفوائد العجيبه في اعراب
الكلمات الغريبه
ويليها العقود الدرية
في قول الواقف
على الفريضه
الشرعيه

لابن
عابدين

ابن عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده. وصلى الله على من لا نبي بعده. وآله الطاهرين
وصحابته اجمعين وبعد فيقول فقير رحمة ربه. واسير
وصمة ذنبه. محمد امين بن عابدين. قد عن لي الكلام
على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهي مما
في اعرابه او معناه اشكال او خفا. بعبارات تحل العقال
وتوضح المقال. وسميتها الفوايد العجيبه. في اعراب
الكلمات الغريبه. فاقول والله المستعان. وعليه التكلان
منها قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من
ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال
البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث
عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب
الصحاح وتبعه الصغاني قال تقول كان ذلك عام
كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان
ما قاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام
في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه
في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر
ما للعلما في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر
ما ظهر لنا في توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا
فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ايت وتعال
الا ان فيه تجوزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا
المجي الحسي بل الاستمرار على الشي والمداومة عليه كما تقول
امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله
تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم
المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق

الالسنة

الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي
بعد جملة فيها معنى القول كقوله فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام. بل الاستمرار
والدوام. اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم
على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد
الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم
فليمدد له الرحمن مدا. وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه
ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب
بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا
اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه
قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا او استمر مستمرا
على الحال المؤكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا
هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل
ارتفع اشكال العطف لان هلم حينئذ خبر واشكال التزام افراد
الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر
ذلك او واستمر ما ذكرته ومنها قولهم ومن ثم وهي
في الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت في عباراتهم
يقولون ومن هناك او ومن هنا اي من اجل ذلك كان
كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة
وهي استعمالها في المكان المجازي واذا فسروها بهنا ففيه
تجوزان الاول وكونها في القريب ولكن الجمع بين تفسيرها
بهنا القريب وبين قولهم اي من اجل ذلك كما وقع
للعلامة الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع فيه
منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم الا ان يقال
استعمل هنا في البعيد مجازا وذلك في القريب كذلك

او تيا لمكا قال بعضهم اشار اولا مهنا الي قرب المشار اليه
لقرب محله وما فهم منه وثانيا بذلك الي بعده باعتبار
ان المعني غير مدرك حسا فكانه بعيد وفي شرح التسهيل
للدماميني ما نصه وانظر في قول العلما ومن ثم كان كذا
هل معناه بمعني هنالك اي التي للبعد او بمعني ههنا التي
للقرب والظاهر هو الثاني انتهي ثم مما ينبغي التامل
في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة
المشابهة فان المعني محل للفكر وترديده اليه بملاحظة
المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل للجسم والتردد اليه
باتيانه المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها
محل للمعني كما ان المكان محل للجسم والقرينة استحالة
كون المعني او الالفاظ مكانا حقيقيا وقال بعضهم
في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحمن قوله ومن
ثم الاشارة الي المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف
المذكور في شرط تاثير الالف والنون انه انتفا فعلانة
او وجود فعلي بالمكان في ان كلا منهما منشا امراه المكانه
منشا النباتات والاختلاف المذكور منشا اختلاف
اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور
من افراد المكان ادعا ثم شبه المكان ثم شبه المكان
الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية
فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهي ومنها قولهم ايضا
هو مصدر آض يبيض واصل آض ايض كباع تحركت اليا وانفتح
ما قبلها قلبت الفا واصل يبيض يبيض بزنة يفعل نقلت
حركة اليا الي الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام في
رسالة تعرض فيها للمسيلة ان جماعة توهموا انه منصوب
علي

على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال ايضا اي راجعا
الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول
صدر من القايل بعد صدور القول السابق له وليس ذلك
شرطا بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت
اليوم وكتبت امس ايضا قال والذي يظهر لي انه مفعول
مطلق حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها
اي ارجع الي الاخبار رجوعا ولا اقتصر علي ما قدمت
او اخبر راجعا فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما
يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال
وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من
التقدير واعلم انها انما تستعمل في شيئين بينهما توافق
ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا
ولا جاء زيد ومضي عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا
انتهى ملخصا ومنها قولهم اللهم الا ان يكون كذا او نحوه اقول
اصله يا الله حذف حرف الندا وعوض عنه الميم
للتعظيم والتفخيم ولا تدخل عليها يا فلا يقال يا اللهم الا شذوذا
في الشعر كما قال ابن مالك
والاكثر اللهم بالتعويض • وشذ يا اللهم في قريض
ثم اشتهر استعمالها في الدعا ولذا قال بعض السلف اللهم
مجمع الدعا وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة وتسعون
اسما من اسما الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون
علامة للجمع لانك تقول عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت
الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك
ضربوا وكانوا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله
تعالي تشعر وتؤذن بان هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء

مطلب اللهم الا ان يكون كذا او نحوه

الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم فكانه قال يا الله الذي
له الاسما الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء الله
تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت
فيه وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم
انهم قد ياتون بها قبل الاستثنا اذا كان الاستثنا نادرا
غريبا كانهم لندوره استظهروا بالله في اثبات وجوده
قال بعض الفضلا وهو كثير في كلام الفصحا كما قال
المطرزي نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر
وفي الكشف بعد كلام واما نحو قولهم اللهم الا ان يكون
كذا فالغرض ان المستثني مستعان بالله تعالى في تحققه
تنبيها على ندرته وانه لم يات بالاستثنا الا بعد التفويض
لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة
في اوايل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستثنا
المذكور مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع
ظروفا نحو آتيك طلوع الفجر اي وقت طلوعه واوضح
ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه
على المغني عند الكلام على عسى عند قول المغني
ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان تقدر
العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثنا في كلام المصنف
مفرغ من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم
لا في عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا
ووقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو قرات
الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر
عنه كما في اجيئك يوم قدوم الحاج واللهم معترض وانظر
موقعها هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل على ثلاثة

انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم ارحمنا
الثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع
يقول لك القايل اكاامر زيد فتقول انت اللهم لا والثالث
ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك
انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيادة
مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهر ان معنى الاول
والثاني لا ياتيان هنا وفي تاتي الثالث في هذا المحل نظر
انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير
في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لا بد ان يكون ما بعدها
نادرا في نفسه وكذا يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله
يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان ما
بعدها نادر بالنظر الى ما قبلها وان كان في نفسه غير
نادر فليتامل ثم اعلم ان قوله ووقع التفريغ في الايجاب
فيه نظر لان قول المغني وكون الاضمار في يكون لا في عسى
الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات
الا في كذا فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثنا
بعدها استثنا من المنفي كما في قولك لا ياتينا زيد
الا يوم كذا انهم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف الا
اذا حمل على كذا فانها استثنا مفرغ في الاثبات صورة
ولكنه في المعنى نفي لان معنى ضعيف انه لا يعتمد عليه
مثلا وقال في المغني آخر الكتاب في اول الباب الثامن
ما نصه السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب
نحو وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا
ان يتم نوره انتهى ومنها قولهم لا بد من كذا اي لا
مفارقة وقد يفسر بوجود لك لان اصله في الاثبات

مطلب لا بد من كذا

بد الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اي متفرقة
فاذا انتفى التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
بينهما دائما فصار احدهما واجبا للاخر ومن ثم فسروه
بوجب ولا بد اسم مبني على الفتح مع لا النافية لانه اسمها
والخبر محذوف اي لنا او نحوه وقد يصرح به وجعل الغنزي
في حواشي المطول ان الجار والمجرور متعلق بالمنفي اعني
بد على قول البغداديين حيث اجاز والا طالع جبلا بترك
تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون
اوجبوا في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف
فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا
هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لنا وقوله من كذا خبر
مبتدا محذوف اي البد المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية
التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة
لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه لا بد
اي لا بد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان
المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للا حيث قال في قوله
لا تلقى لاشارته ان الاشارته ليس معمولا للتلقي
والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا
فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب انتهى
اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد من كذا اما اذا
قيل لا بد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال
من تعدد الاخبار تامل ثم قوله ويجوز ان يكون
متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من كذا فيه نظر اذ
لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى
تقديره هذا او وقع في بعض العبارات لا بد وان يكون
واستعمله

واستعمله السعد في كتبه ايضا وقال الغنزي ان الواو
مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق
اي لزيادة لصوق لا بالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون
المسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا هنا فان
قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار
يكون لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان
صاحب المغني لا يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلا
ورجح ان الواو هنا زايدة وهي التي دخولها في الكلام
كخروجها ورايت في بعض الهوامش انه روي عن ابي
سعيد السيرافي في كتب كتاب سيبويه انه قال تجيء
الواو بمعنى مع فان ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا
عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم
هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب
على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح
به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست
اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا موكدا لغيره
لكانت انما كانت تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتقدم
ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني
وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان
يكون مفعولا لاجله او منصوبا على نزع الخافض او
تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب على التعليل
لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط
الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر
شايع في كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه
الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت

مطلب هو كذا لغة او اصطلاحا

علي تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما يأتي التعريف
في قوله • تمرون الديار ولم تعوجوا • واصله تمرون على
الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد
كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا
ليس شيئا منهما اما انه ليس تفسير المفرد فلانه لم يتقدم
مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسير النسبة فلانه
لم يتقدم نسبة فان قلت يمكن انه من تمييز النسبة بان
يعد رمضان اي تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني
طيبه ابا قلت تمييز النسبة الواقعة بعد
المتعجب يعني لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد تكون
مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون
محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان
المراد الثناء على زيد وقد لا يكون كذلك فيكون
صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر
بمعنى الخير والويح بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل كنسبة
الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق
الفعل بالمفعول لا بالفاعل فان قلت ما وجه نصبه
قلت الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف
من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها
موضوع اهل اللغة ثم حذف المضافان على حد
حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
ولما ابيت الثالث مما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره
لنيابته عن لازم التنكير ولك أن تقول الاصل موضوع
الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته

الموضوعة

الموضوعة في هذه المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد
من ذلك فعليه بها ومنها قولهم هو اكثر من ان يحصى
ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو من مشكل التراكيب
فان ظاهره تفضيل الشيء في الاكثرية على الانحصار وتفضيل
زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظايره كثيرة
مشهورة وقل من يتنبه لاشكالها وقد حمله بعضهم
على ان المصدر بمعنى الذي ورده في المغني في الجهة
الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه لا يعرف قايل
به ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في شرحه
عليه ونقل عن الرضي وجها استحسنه فقال قال الرضي
واما نحو قولهم انا اكبر من اشعر وانت اعظم من ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه
فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك
بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين
بلا تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك اي باين
من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من
هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه
كالتفضيلية الا في معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه
في الحسن ومنها قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم
بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده

مطلب هو اكثر من ان يحصى وزيد اعقل من ان يكذب

كذا بخطه رحمه الله تعالى

مطلب سواء كان كذا او كذا

اعني كان كذا الخ في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله
الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم والتقدير كونه كذا او كونه كذا سيان وسوا
لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال
بلا واو اعتراض بقي هنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده
فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو وكون
او بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح
التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا
محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر تاك ان لم تذكر الهمزة
بعد سواء صرح بكلمتي في مثالنا او الهمزة وام مجردة تان
عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو
بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله
عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين او الاشيا والتقدير
ان كان كذا او كذا فالامران سوا والشبهة انما ترد
اذا جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي
المطول لحسن جلبي الفنري وما عزاه الى الرضي ذكره
الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف
للسيد الشريف وحكى بعض المحققين عن ابي علي ان
الفعلين مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف
لان ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك اقمت ام قعدت
متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء علي اقمت
ام قعدت تجردا فقاما مع ما بعدهما مقام المستويين وهما
قيامك وقعودك كما اقيم لفظ الندا مقام الاختصاص
في انا

في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما
حققه الرضي وما استدل به عليه ومنه قوله وبرشدك
الي ان سوا ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى
سوا علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت واحد
في الحقيقة ولا ابالي ليس خبرا للمبتدا بل المعني ان اقمت ام
قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد يؤتى باو بدل ام وفي
شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لا يعطف
باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد
الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما
فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي
في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول
الفقها سوا كان كذا او كذا وفي قراءة ابن محيصن اولم
تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني
اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسوا
اذا ادخلت بعدها الف كقولك سوا علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما
علي الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقها وغيرهم سوا كان
كذا او كذا الي ان قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز
او بعد سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعني سوا
علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف في
تخطئته الفقها وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي
كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للكافية فراجعه
ان شئت انتهى ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه على انا

قوله اذا اذا اتى الف ... بخط ... رحمه الله تعالى

بلغ ... على ... تعو ...

نقول فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها حقا معا للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما تشعر به على ولكن يقال على من حروف الجر فما معناها وما متعلقها ويظهر المراد مما ذكره في المغني حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله • • • • •

• فوالله لا انسى قتيلا رزئته • بجانب قوسى ما بقيت على الارض •
• على انها تعفو الكلوم وانما • نوكل بالادنى وان جل ما يمضي •

اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله

• بكل تداوينا فلم يشف ما بنا • على ان قرب الدار خير من البعد •

ثم قال • • • • •

• على ان قرب الدار ليس بنافع • اذا كان من تهواه ليس بذي ود •

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال على ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها انتهى كلام المغني ومنها قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ومعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه للدينار اولى من عدم ملكه للدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين حكيين

مطلب فضلا

عن

عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة لمسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ مجيئها من النكرة ه فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهم لانه رآه منصوبا ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين وهذا منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاحب لا يهتدي بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار للطريق وبنفي الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى

ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وبه ان فضلا
مقيد للدرهم او معمول للمقيد على الاعرابين السابقين
فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف
المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما
امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي
لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه
من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي في توجيه
هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان
ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل
الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام
في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال لا يملك فلان
دينارا او ردا على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل
في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استونف كلام اخر
ولك في تقديره وجهان احدهما ان يقدر اخبرك
بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة
عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة اخبرك بهذا
وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
ذلك حينئذ واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما
معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت
عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف
مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في وادخلت
من على العين والثاني ان يقدر فضل انتفا الدرهم منه
ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة

عند

عند الناس والفقير انما ينفي عنه في العادة ملك الاشيا
الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم
عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر
منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد وفضلا على
التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين يخالف
لما ذكر ولعل من لم يقوا انسه بتجوزات العرب في كلامها
يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل

اذا لم تكن الا الاسنة مركبا ... فلا راي للمحتاج الا ركوبها

وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع
في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري
في رسالته وقد فرد الاعراب وللمغني المراد السيد الشريف
قدس سره في حواشي الكشاف على غير ما مر فقال هو
مصدر متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى
واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالته
اي عده محالا عرفا ويقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان
لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار تريد ان اعطا الدرهم
منفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما
ضمني كقوله وتقاصرا هممهم اكثر يريد ان هممهم تقاصرت
عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منفيا مستبعدا
عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر وهو مصدر قولك فضل
عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتملت
على معنى الذهاب والبقا ومعنى الكثرة والقلة ظهر
هناك توجيهان فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقا
فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطا الدرهم عن اعطاء

الدينار اي ذهب اعطا الدينار بالمرة وبقي عدم اعطا الدرهم
فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب
هو نفس الاعلى المذكور بعده وعلي هذا التوجيه
يفوت شيئان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من
جنس الذاهب اذ ليس انتفا الادنى من جنس الاعلى
الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذ لا معنى لكون انتفا
الادني اقل من جنس الاعلي فان قلت يرد عليه
ان المفهوم من فضلا ان ما بعده ذاهب منتف بتمامه
واما انه ادخل في الانتفا واقوى فيه مما قبله كما هو
المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى
لان الاعلي اولى بالانتفا من الادني ومنهم من نظر الى
القلة والكثرة فقال التقدير في امثال فضلا عدم اعطا
الدرهم عن عدم اعطا الدينار اي العدم الاول قليل
بالقياس الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد
وقوعه والثاني عدم مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ
من الاول وعلي هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال
معنى الذهاب والبقا ويلزم ان لا يكون كلمة عن صلة
له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الي تقدير النفي
فيما بعد فضلا وههنا توجيه ثالث مبني علي اعتبار
ورود النفي علي الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين
الاعلي كانه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار
اي فضلا اعطا الدرهم عن اعطا الدينار على معنى
ذهب اعطا الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء
الدرهم ثم اورد النفي علي البقية واذا انتفى بقية
الشي كان ما عداها اقدم منها في الانتفا ويرجع حاصل
المعنى

المعنى الي ان اعطا الدينار انتفي اولا ثم تبعه في الانتفا اعطا
الدرهم انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نصه قال
رحمه الله تعالى لزم حذف ناصب فضلا لجريه مجرى
تتمة الاول بمنزلة لا سيما ولا محل لذلك المحذوف من
الاعراب البتة ورد به علي من زعم انه حال ولا يلتبس
عليك ان فاعل ذلك المحذوف هو الادني علي
الوجه الاخير ونفيه علي الوجهين الاولين انتهى وعدم
صحة كونه حالا علي المعنى الذي قرره ظاهر وكذا عدم
كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله علي المعنى الذي قرره
ابن هشام كما لا يخفى علي ذوي الافهام ومنها قولهم وهذا
بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والبا زائدة فيه كقوله
تعالى وجزاء سيئة مثلها او الخلاف اسم مصدر خالف اي
وهذا ملتبس بمخالفته كذا ومنها قولهم وليس كما زعمه فلان
صوابا او نظايره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير
من الناس مبنيا قال محشيه الفاضل السلكوتي اي ليس
مبنيا مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال
من ضمير مبنيا اي ليس مبنيا حال كونه مما ثلا لما توهمه
كثير علي ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى كما بدانا
اول خلق نعيده والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل
منه او خبر بعد خبر تكلف ومنها قولهم قالوا عن اخرهم
ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن اخرهم قال السيد
الشريف قدس سره عن اخرهم صفة مصدر محذوف
اي عجزا صادرا عن اخرهم وهو عبارة عن الشمول
فان العجز اذا صدر عن الاخر فقد صدر ولا عن الاول
وقيل عجزا متجاوزا عن اخرهم فيدل علي شموله اياهم

كذا وجد مكررا بخط المص رحمه الله

مطلب بخلاف كذا

مطلب ليس كما زعمه فلان صوابا ونظايره

مطلب قالوا عن اخرهم وقد عجزوا عن اخرهم

وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجز واكلهم ورد بان التجاوز
بمعني التعدي والمجاوزة يتعدي بنفسه والذي يتعدي
بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن اخرهم الي اولهم
مطلب — ورد بان مقابل الي هو من لا عن انتهى ومنها قولهم
ناهيك بكذا — ناهيك بكذا كقول الكشاف وناهيك بسوية سيبويه
دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره اي حسبك
وكافيك بسويته وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك
عن تطلب دليل سواه يقال زيد ناهيك من رجل اي
هو ينهاك عن غيره بجده وغنايه ودلالة قاطعة نصب
علي التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالباء مزيدة في الفاعل
مطلب — ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد
كل فرد فرد — من جزئيات الاحوال قال المحقق الفنري الاقرب انه
من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه
قصدا الي الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله
معرفة كل فرد علي سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام
فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل علي حذف المضاف
مطلب — وهو كل بتلك القرينة ومنها قولهم ولاسيما كذا قال المحقق
ولاسيما كذا — الفنري لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها
عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان
معرفا اما مجرور علي انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله
تعالي ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير
موصوفة اي لا مثل شي علم البيان واما مرفوع خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة

ان جعلت



ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف
صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه
يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما علي ذات من يعقل وهم
يابونه وعلي الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف واما
منصوب علي تقدير اعني او علي انه تمييز ان كان نكرة لان
ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنايية
مثلها في لا رجل وقيل علي الاستثنا في الوجهين فقدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلي التقادير
خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم كان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق
غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير
عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة
موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الي قول سيبويه
في لا رجل قايم لان ارتفاع الخبر عما كان مرتفعا به لا بلا النافية
فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة ولهذا الانتفا وت المعنى كما في قوله تعالى تفتوء
تذكر اي لا تفتوء لكنه ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب وقد
تخفف الياء مع وجود لا او حذفها وقد يقال لا سوا مقام لا سيما
والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله
ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثنا لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
والا فليس فيها حقيقته صرح به الرضى وقد ما بعد لا سيما
وتنقل من معناها الاصلي الي معنى خصوصا فيكون منصوبا

المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما
وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجي
الواو قبله صح كثيرا الا ان المجي اكثر انتهى ومنها قولهم فقط

مطلب فقط

فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها الاخيران
فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من
اسما الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفا تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بهما
الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها انتهى قال
بعض المحشي وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
اسمع منهم الا مقرونا بالفا وهي زايدة لازمة عندي
وقال الدماميني نقلا عن ابن السيد في نحو اخذت
درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به فجعلها عاطفة
قال وهو خير من قول التفتازاني وابن هشام يعني انه
يرد على كلام المطول ان الفا في جواب الشرط ليس للتزيين
بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويجاب بان الشرط
المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفا المذكور للتزيين وليس في
المعنى داع الي اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفا لتزيين
اللفظ ففيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ
هذا والاظهران قوله وكانه توجيه ثان ثم انه قدر
اداة الشرط اذا وكذا وقع لغيره واكتفا انه لا يحذف
من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا
بعد ان نقل عن المغني انها تكون بمعنى حسب كقد واسم

فعل

فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى
تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا اسم
فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين ومنها قولهم كاينا ما كان

مطلب كاينا ما كان

قال بعض المحققين جعل الفارسي ما في ضربته كاينا ما كان
مصدرية وكان وصلتها وهما في محل رفع بكاين وكلاهما
على التمام اي كاينا كونه وقيل كاين من الناقصة وكان
ناقصة ايضا وما موصولة استعملت لمن يعقل كما في لا سيما
زيد وفي كاين ضمير هو اسمها وما خبرها وفي كان ضمير
ما اسمها وخبرها محذوف اي كاينا الشخص الذي هو اياه

هكذا بياض بالاصل الم

ويجوز كونه ما نكرة موصوفة بكان وهي تامة
والتقدير لاضربنه كاينا شيا كان اي شيا وجد والمعنى
لاضربنه كاينا بصفة الوجود منه غير نظر الي حال دون حال
منفردا كان او مركبا كلا او جزا ولعل هذا اولى من الذي قبله
انتهى اقول وبخطر لي وجه اخر وهو انه ما صلة للتوكيد
وكاينا وكان تامتان والمعنى لاضربنه موجودا وجد اي
اي شخص وجد صغيرا او كبيرا جليلا او حقيرا او وجه اخر
وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكاينا او بدلا منه فاذا
قلت لاضربن رجلا كاينا ما كان فالمعنى لاضربن رجلا
موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول اي اي
شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى مثلا
ما بعوضة ووقع في عبارة المطول كاينا من كان انا او غيري
قال الفاضل الفنري كاينا حال ومن موصوفة في محل
نصب خبر الكاين والعايد محذوف اي كانه واعترض
بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب

اللياب وعنوهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف
القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الي من لم يحج
الي من من كان على ان تكون من قبيل استعارة الضمير
المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت انتهى

مطلب بعد اللتيا والتي

ومنها قولهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن
جلبي الفناري اللتيا تصغير التي على خلاف القياس
لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على
فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف
في آخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذياة الالف
في اخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وذيك
والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة
شانهما كيت وكيت حذفت الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه وفي ذلك
من تفخيم امره ما لا يخفى انتهى واصله ان العرب تقول
ذلك في الامر الصعب الذي لا يراد نقله والتزموا عدم
ذكر صلة لهما لا لفظا ولا تقديرا للامر فيلغز ويقال اي
موصول وليس له صلة ولا عايد وقد نظم ذلك بعض مشايخ
مشايخنا فقال

يا ايها النحوي ذا العرفان ❊ ومن حوى لطايف البيان
ما اسمان موصولان مبنيان ❊ ولم يكونا قط بوصلان

مطلب اولا بالذات

ومنها قولهم اولا وبالذات قال الفنري في حواشي
المطول اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو غير
منصرف لاوصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل
التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوايل كالفضلى
والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة

لم

١٣

لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام
وفي الثاني قبل هذا العام وابالذات بالذات بمعنى في وهو
معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة ومنها قولهم

مطلب هذا الشي لا محالة كذا

وهذا الشي لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول
الي كذا بمعنى تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود
والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم

مطلب لا افعله البتة

ومنها قولهم لا افعله البتة وهي مصدر من البت بمعنى
القطع وفي القاموس لا افعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة
فيه انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها همزة قطع وبه
صرح الامام الكرماني في شرح البخاري ورده الحافظ
ابن حجر في شرحه فتح الباري بما حاصله انه لم ير احدا من
اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر العيني في شرحه
ايضا بان عدم رويته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي
وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الحافظ فانه
من المصادر الثلاثية وهمزتها همزة وصل ومنازعة
العيني لا تثبت المدعي نعم قد يقال من حسن الظن بالامام
الكرماني انه لا يقول ذلك من رايه مع مخالفته لقياسه
على نظايره فلولا وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح
بعض الفضلا بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خالف
القياس وهو يويد ما قاله الكرماني والله تعالى اعلم
بحقيقة الحال ثم رايت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني
على المغني عند قوله في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام
الحقيقي لم يكن مدحا البتة ما نصه هي بمعنى القول المقطوع
به قال الرضي وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة

بانية اي في عام هو آخر اربعين تتامله انتهى **اقول** يظهر لي
انه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية
فان الاربعين كما يطلق على مجموعها يطلق على الاخير منها
وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد
هذا اثنان اي تطلق الاثنين على الثاني والثلاثة
كما تطلق على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة
تامل **تمت** في ثالث شهر جماد آخر سنة
ثمانين ومائتين بعد تمام الالف
والله تعالى اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين • الذي وفق من شاء من الواقفين • على شروط الواقفين • التي لم تزل العلماء فيها متحيرين • لفهم الحق المبين • بواضح الادلة والبراهين • والصلاة والسلام على النبي الامين • المبعوث رحمة للعالمين • وعلى اله واصحابه نخبة العاملين • وقدوة العابدين • وتابعيهم باحسان الى يوم الدين • **اما بعد** فيقول العبد الفقير محمد امين الشهير بابن عابدين غفر الله له ولوالديه والمسلمين اجمعين • قد وقع السوال عن قول واقف في كتاب وقفه تقسم ريع الوقف على الموقوف عليهم على الفريضة الشرعية • هل المراد به المفاضلة بين الذكور والاناث ام القسمة بالسوية • فاردت تحرير الجواب • بلا ايجاز ولا اطناب • في رسالة سميتها العقود الدرية • في قولهم على الفريضة الشرعية • فاقول وبالله تعالى التوفيق • ومن فيض فضله استمد التحقيق • ان هذه المسلة قد اختلف فيها فتاوى المفتيين • من العلما المتاخرين • حيث لم يرد فيها

نص عن الايمة المتقدمين • وقد الف فيها رسالة شيخ الاسلام العلامة يحيى ابن المنقار المفتي بدمشق الشام • سماها الرسالة المرضية • في الفريضة الشرعية • وافقه عليها كثير من اهل عصره • وصوبوا ما اسلكه بما اتى تكره • وخالفه فيها اخرون والكل ايمة معتبرون • فها انا اذكر لك جملة من كلام الفريقين • واضم اليها ما تقر به العين • ويقر به كل منصف مسعف • غير حسود متلهف • ولا عدو متاسف • على حسب ما يظهر لفهمي السقيم • وفوق كل ذي علم عليم **فصل** في تلخيص ما في الرسالة المرضية للعلامة ابن المنقار وهو انه قد وقع السوال في رجل وقف وقفه حال صحته على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه على **الفريضة** الشرعية وجعل اخره للفقرا وله اولاد واولاد اولاد ذكور واناث كيف تقسم الغلة بينهم فاجاب شيخ الاسلام محمد الحجازي الشافعي بانه تقسم على جميعهم حيث لم تقل الواقف للذكر مثل حظ الانثيين وبه افتى الشيخ سالم السنهوري المالكي والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهما **ومما** يويده قول الخصاف اصل الوقف انما يطلب به ما عند الله تعالى وهو الثواب واصله للمساكين انتهى فلا بد من اعتبار الصدقة في الوقف لتصحيح اصله وقال الله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى اي اعطا القرابة خصهم بالذكر اهتماما بهم الا ترى انهم صرحوا جميعا بانه تفرق صدقة كل فريق منهم على السوية لا تفضل الذكور على الاناث لما فيها من اجر الصدقة واجر الصلة وكذلك المشروع في الوقف على الاولاد حالة الصحة التسوية بينهم ذكرا كان او انثى من قبل ان الواقف انما اراد القربة كذا صرح

بيانات المخطوط

اسم الكتاب : الفوائد العجيبة فى اعراب الكلمات الغريبة

اسم المؤلف : محمد امين بن عمر بن عبدالعزيز ابن عابدين الحنفي
المقدمة
قد عن لى الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهى مما فى اعرابه او معناه اشكال او خفا
الخاتمة
بدليل انك تقول هذا واحد هذا اثنان الخ فتطلق الاثنين على الثانى والثلاثة كما تطلق على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتامل
رقم النسخة : 327344
عدد الأوراق : 14 ورقة/ورقات
مصدر المخطوط : موقع مخطوطات الأزهر الشريف مصر جزى الله القائمين عليه خيرا

عنوان موقع مخطوطات مكتبة الأزهر :
http://www.alazharonline.org

اخوكم
أبو يعلى البيضاوي
عفر الله له ولوالديه